اقتصاد

مصر: إنفاق وهمي لمحاربة الفقر

القاهرة - **العربي الجديد**

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إنّ بلاده أنفقت قرابة 6 تريليونات جنيه، أي ما يعادل 400 مليار دولار، منذ توليه حكم البلاد عام 2014، للخروج من دائرة الفقر، مدعياً أنّ الدولة المصرية كانت على وشك الانهيار الكامل بسبب ما حدث في عام 2011، في إشارة إلى ثورة 25 يناير.

حديث السيسي جاء في مداخلة له بجلسة «تجارب تنموية في مواجهة الفقر»، ضمن فعاليات «منتدى شباب العالم» المنعقد في منتجع شرم الشيخ، أمس الأربعاء، وهو حديث مغلوط حسب مراقبين، لأن الأموال التي تحدث عن إنفاقها تخص بند المصروفات في الموازنة العامة للدولة، والتي يذهب الجانب الأكبر منها في سداد أقساط وفوائد القروض التي جاوزت 1,1 تريليون جنيه (70 مليار دولار تقريباً) في موازنة العام المالي الحالي.

وتوسع السيسي خلال السنوات الأخيرة في الحصول على القروض من الخارج بفوائد مرتفعة، من أجل تشييد القصور والمباني الفخمة في العاصمة الإدارية الجديدة، والأبراج شاهقة الارتفاع على شاطئ المتوسط في مدينة العلمين، وبينهما قطار فائق السرعة يخدم الأغنياء بكلفة 23 مليار دولار. في حين شهدت مصر أحد أعلى إيراداتها من السياحة خلال عامي 2011 و2012، بواقع 10,3 ملايين سائح و11,5 مليوناً على الترتيب، ما يكذب حديثه الدائم عن انهيار الدولة بسبب الثورة.

وقال السيسي في كلمته، إنّ «الفقر من أهم الموضوعات التي تحتاج الاهتمام بها من الجميع، خاصة أنه من شأنه إدخال بلدنا، وبلدان كثيرة محيطة، في متاهات يصعب على أي دولة الخروج منها. فمثلث الفقر والتخلف والجهل يصعب على أي دولة الخروج منه بسهولة، وحين أخذنا على عاتقنا المسؤولية سعينا لمحاربة الفقر في مصر عن طريق العمل بإخلاص وجد»، وفق قوله.

وأضاف: «الدولة المصرية منذ 10 سنوات، وتحديداً في عام 2011 كانت على وشك الانهيار الكامل، حتى بعد الإجراءات التي تم اتخاذها حينها، وإجراء الانتخابات التي أتت بحكومة أو قيادة لم يستطع الشعب تحمل أدائها لمدة عام، وخرج عليها (في إشارة إلى انقلاب 2013). وحجم إنفاق الدولة من أجل الخروج من متاهة الفقر بلغ أكثر من 6 تريليونات جنيه، منها تريليون و100 مليار جنيه حصلت عليها الشركات المتعاقدة مع الدولة لتنفيذ مشروعاتها بإجمالي 4500 شركة».

ويتناقض حديث السيسي مع ارتفاع نسبة الفقر الحقيقية في مصر إلى أكثر من نصف عدد السكان، وفق تقارير دولية، والذين يعانون من إجراءات تقليص الدعم، وتحرير أسعار الوقود والكهرباء نهائياً، فضلاً عن خفض أعداد الموظفين الحكوميين، ارتباطاً بالحصول على قروض صندوق النقد الدولي البالغ إجماليها حتى الآن 20 مليار دولار منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2016. ورسمياً أكد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي)، أنّ معدلات الفقر في مصر بلغت 29,7% خلال العام المالي 2019/ 2020 مقارنة بنحو 32,5% عام 2017/ 2018.

والفقر متعدد الوجوه في مصر، فهو لا يرتبط فقط بقلة النقود والمداخيل وارتفاع حجم الإنفاق، بل كذلك بالمعاناة الطويلة من البطالة التي تطاول نحو 17% من الشباب.

الزراعة تشكل 16,47% من الاقتصاد الصيني

أظهرت بيانات رسمية، أمس الأربعاء، أنّ القيمة المضافة للزراعة والقطاعات ذات الصلة في الصين شكلت 16,47 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وذكرت الهيئة الوطنية للإحصاء (حكومية) أنّ إجمالي القيمة المضافة لهذه القطاعات بلغ 16,69 تريليون يوان (حوالي 2,62 تريليون دولار) في عام 2020، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا).

وأظهر تفصيل البيانات أنّ الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك شكلت معا 48,8 في المائة - أكبر حصة - من إجمالي القيمة المضافة للزراعة والقطاعات ذات الصلة، تلتها معالجة وتصنيع هذه المنتجات كأغذية بحصة 20,9 في المائة. وتعهدت الصين بالحفاظ على أمن الحبوب وحماية الأراضي الزراعية، وإجراء تعديلات هيكلية واقعية.

(Getty)

لقطات

سورية: أزمة زيادة إنتاج الحمضيات

تتعالى استغاثات مزارعي الحمضيات في سورية بسبب ما يصفونه بأنه استغلال التجار بمدن الساحل السوري والتحكم بالسوق عبر استجرار الموسم بأسعار زهيدة، واستمرار خسائرهم بسبب ارتفاع تكاليف الزراعة. وقال تميم سعد، وهو أحد ملاك كروم الحمضيات، إن ذلك دفع كثيرين لعدم جني المحصول أو لاقتلاع أشجار الحمضيات. وأضاف سعد، متحدثاً لـ«العربي الجديد» أنّ «أعلى سعر يدفعه التجار هو 200 ليرة للكيلوغرام، ولا حلّ أمام المزارعين سوى البيع، لتكون الخسائر المحققة نصيب جميع المزارعين الذين يتكبدون مصاريف كبيرة حتى يصل الموسم للقطاف».

يوم «غضب» جديد لقطاع النقل في لبنان

تحرك جديد يقوده قطاع النقل البري والاتحاد العمالي العام في لبنان اليوم الخميس، تحت شعار «يوم الغضب» بعد تقاعس الحكومة عن تنفيذ تعهّدات بدأت تفقد قيمتها في ظل التحليق الجنوني لسعر صرف الدولار مقابل الليرة اللبنانية. وأكد رئيس اتحادات النقل البري بسام طليس، أن هذا اليوم هو يوم غضب يخص كلّ اللبنانيين والمتضررين، متوعداً في تصريحات إعلامية، بالتصعيد، وذلك في رسالة مباشرة إلى الحكومة والمسؤولين الذين نكثوا بالاتفاق بما من شأنه أن يشلّ البلد وحركة النقل على أراضيه.

بنوك الخليج تستفيد من انتعاش الاقتصاد

أظهر تقرير وكالة ستاندرد اند بورز غلوبال للتصنيفات الائتمانية، أمس، أنّ البنوك الخليجية تسير على طريق الانتعاش في 2022، بفضل التحسن الاقتصادي الإقليمي هذا العام، وسط ارتفاع أسعار النفط، واستمرار الإنفاق الحكومي. وتشهد أسعار النفط الخام ارتفاعا منذ مطلع العام الجاري، واقتربت في جلسة أمس الصباحية من أرقام حققها برميل نفط برنت قبيل اكتشاف متحور كورونا «أوميكرون»، في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، عند 85 دولاراً للبرميل. وتوقعت الوكالة في تقرير اليوم، ارتفاع نسبة القروض المتعثرة خلال الـ12-24 شهراً القادمة إلى أقل من 5 بالمائة.

ارتفاع أسعار الكهرباء في الأردن: تبرير حكومي ورفض برلماني

عمّان - **العربي الجديد**

قال وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني، صالح الخرابشة، أمس الأربعاء، إن «كل أردني فاتورته 50 دينارا (70 دولارا) فأقل لن يتأثر بتعديل أسعار التعرفة الكهربائية». ويأتي ذلك في مقابل رفض برلماني لزيادات فواتير الكهرباء.

وبين الخرابشة خلال مؤتمر صحافي عقد للحديث حول التعرفة الكهربائية الجديدة التي سيبدأ تطبيقها مع بداية أبريل/ نيسان المقبل، إن الشريحة التي تستهلك أقل من 600 كيلو واط/ ساعة وهي غالبية الأردنيين، نحو 90% من العدادات الموجودة، لن تتأثر فاتورتهم. وأوضح أن هناك شريحتين للتعرفة الكهربائية للقطاع المنزلي؛ الأولى المدعومة وهي متاحة لكافة المواطنين الأردنيين وأبناء قطاع غزة وحملة جوازات السفر الأردنية المؤقتة، والشريحة الثانية هي لغير الأردنيين، مشيرا إلى أن الزيادة على فاتورة الكهرباء لن تكون أكثر من 10 دنانير (14 دولارا) على غير الأردنيين.

وكانت لجنة الطاقة في مجلس النواب الأردني رفضت أول من أمس، على لسان رئيسها فراس العجارمة، تعديلات الحكومة على التعرفة الكهربائية. ودعا العجارمة وأعضاء لجنة الطاقة النيابية خلال اجتماع اللجنة النواب إلى رفض الموازنة في حال أصرت الحكومة على تعديل التعرفة.

وانتقد نواب إدارة ملف قطاع الكهرباء على مدار السنوات الماضية وانعكاسه بشكل سلبي على القطاعات الاقتصادية، والمواطن، خاصة من الطبقات الفقيرة والمتوسطة وذوي الدخل المتدني، دون أن يكون هناك تمييز للأردنيين من غيرهم.

وحسب وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني أمس، فإن هذا القرار ليس رفعا للدعم عن التعرفة الكهربائية بل إعادة هيكلة، مضيفا أن المستأجرين الأردنيين مستفيدون من دعم الكهرباء. وفي ما يتعلق بالمبالغ التي سيجري تحصيلها جراء إعادة التعرفة الكهربائية قال الخرابشة: «أي مبالغ سيتم تحقيقها جراء إعادة الهيكلة سيتم توجيهها لدعم القطاعات الإنتاجية». بدوره، قال رئيس هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، حسين اللبون، إن إعادة هيكلة التعرفة الكهربائية مكونة من جزأين، الأول موجه للقطاعات الاقتصادية والثاني لقطاع الاستهلاك المنزلي. وأضاف أن هناك 5 قطاعات اقتصادية تأثرت بالهيكلية الجديدة وهي القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والفندقية والصحية.

البؤس العربي وتظاهرات كازاخستان

مصطفى عبد السلام

باتت المنطقة العربية مرتبطة بعنوان كبير وعريض هو البؤس بمعناه الواسع سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وقبلها النفسي، وقلما تجد منطقة في العالم أكثر بؤسا من تلك البقعة من العالم.

وقلما تجد كل ملايين الجوعى يتجمعون في منطقة واحدة مثلما يتجمعون داخل منطقتنا المنكوبة خاصة في اليمن وسورية ولبنان والسودان والعراق والصومال وغيرها.

ومن تحت كلمة البؤس البائسة أصلا تخرج عناوين كثيرة أكثر ازعاجا للمواطن منها الأزمات والفقر والتعثر والحرمان والقهر والعوز والجوع والضنك والمشقة والنكد والضيق والشقاء، وملامح أكثر خطورة تظهر على وجوه ملايين الفقراء الذين باتوا يعانون من ظروف معيشية قاسية، ومن غلاء وقفزات متواصلة في الأسعار لا ترحم حتى المنتمين إلى الطبقة المتوسطة الذين تآكل عددهم خلال السنوات الأخيرة وتدحرج معظم المنتمين إليها نحو الفقر، ومن فرص عمل نادرة ودخول محدودة، ومن ضغوط اجتماعية وحياتية.

وبسبب البؤس تخرج كل الأزمات التي يعاني منها المواطن، وأول مسببات البؤس الأسباب المالية والاقتصادية حيث الغلاء الفاحش، ففي كل دول المنطقة العربية باتت تتردد كثيراً كلمة التضخم سواء للسلع والخدمات وبلا استثناء، تضخم ليس قاصرا فقط على السلع بما فيها الغذائية والحياتية، بل تجد تضخما في كل شيء، في الضرائب والجمارك والرسوم الحكومية، في كلفة المحررات الرسمية مثل جواز السفر وشهادات الميلاد ورسوم المرور والمباني والتسجيل في الشهر العقاري وغيره.

تضخم أيضا في الدين العام، سواء الخارجي أو الداخلي، تضخم متواصل في عجز الموازنات العامة للدول رغم حديث الحكومات المتواصل ووعودها التي لا تتوقف عن كبح هذا التضخم، حتى التضخم امتد للإنفاق الحكومي حيث الإسراف الشره وشراء الطائرات وأساطيل السيارات الحديثة وإقامة المقار الحكومية والقصور الفخمة رغم الفقر ومحدودية الموارد، وعدم مراعاة الحالة الاقتصادية والمعيشية لملايين المواطنين الذين تنهشهم أمراض اجتماعية خطيرة منها الفقر والبطالة والفساد.

في المنطقة العربية تجد بؤسا اقتصاديا من نوع آخر حيث انتشار الاحتكارات، وتركز الثروة في يد عدد محدود سواء كان الطبقة الحاكمة أو رجال الأعمال والمستثمرين المرتبطين بالسلطة، وسوء توزيع للثروة تلحظه في كل ركن سواء في الدول الثرية مثل دول الخليج، أو في دول لديها موارد نفطية ضخمة مثل العراق والجزائر وليبيا، أو في دول لديها أزمات اقتصادية أو فقيرة الموارد.

مال وسياسة

تحديات استرداد المورد الأول للاقتصاد اليمن: نفط شبوة

مع تطورات الاحداث في محافظة شبوة، تواجه الحكومة اليمنية تحديات وعقبات لاسترداد المورد الاقتصادي الاول للبلاد، وهو النفط، وسط صراع متصاعد بين الفرقاء

عدن ـ **محمد راجح**

تتصدر محافظة شبوة النفطية جنوب شرقي اليمن واجهة الأحداث خلال الفترة الراهنة عقب قيام الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، بتغيير محافظ المحافظة محمد صالح بن عديو. وتشهد المحافظة سلسلة من الأحداث والتجاذبات بين مكونات الحكومة اليمنية، نظراً لتركيز المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً على هذه المحافظة الاستراتيجية التي تعمل فيها عدد من القطاعات المنتجة، ومنها اهم وأكبر منشأة بمنية، ميناء بلحاف، لتصدير النفط والغاز. وتأتي هذه التطورات في ظل الصراع المتصاعد أخيراً على أهم مورد لليمنيين، وهو النفط.

التمهيد لعودة التصدير

تؤكد مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن مستجدات الأحداث العسكرية الأخيرة في المحافظة النفطية التي أعقبت تغيير المحافظ السابق محمد صالح بن عديو، ستمهد الطريق لإعادة تصدير النفط والغاز الطبيعي المسال عبر موانئ شبوة النفطية خلال الفترة المقبلة، بعد توقف منذ بداية الحرب الدائرة في اليمن منذ سبع سنوات. وحسب المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، هناك مفاوضات جادة ومكثفة مع شركة «توتال» الفرنسية، المستثمر الرئيسي للغاز الطبيعي المسال في اليمن، لإعادة تصدير الغاز من حقول صافر في مأرب عبر ميناء بلحاف في شبوة.

وفي هذا السياق، يقول الخبير في الهيئة اليمنية لاستكشاف وإنتاج النفط، بكيل عبد الفتاح، إنّ هناك إمكانية لإعادة تصدير الغاز الطبيعي بعدما تمّ أخيراً وضع كل الترتيبات اللازمة لذلك، لكن الصعوبة ستكون في إعادة الإصلاح وتأهيل البنية التحتية الخاصة بالتصدير الواقعة في مناطق مواجهات ومعارك عسكرية متواصلة منذ بداية العام الحالي. ويرى أنه قد يكون هناك تسوية مع الشركات المنتجة والمصدرة بخصوص الخسائر والتعويضات والعائدات المتوقعة للعقود المبرمة سابقاً مع الحكومة اليمنية، إذ إن هناك إمكانية لتخصيص جزء من الدعم الموعود به الحكومة اليمنية من المانحين لإعادة تأهيل منشآت التصدير.

خطط مستقبلية

تعمل في محافظتي شبوة وحضرموت جنوب شرقي اليمن، وفق تقارير رسمية، 35 قطاعاً نفطياً، فيما يصل إجمالي عدد الحقول في مناطق الامتياز في اليمن نحو 105 حقول، منها 13 حقلاً تخضع لأعمال استكشافية و12 حقلاً منتجة وحوالى 81 حقل قطاعات مفتوحة للاستكشاف والتنقيب، أغلبها في المياه اليمنية، فيما يصل عدد الشركات العاملة في مجال الاستكشاف في اليمن حوالى تسع شركات، وهناك تسع شركات إنتاجية. وعقد مجلس إدارة الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال في مدينة دبي مطلع ديسمبر/ كانون الأول 2021، اجتماعاً دورياً نادراً برئاسة وزير النفط والمعادن اليمني، الذي يرأس بحكم منصبه رئيس مجلس إدارة الشركة، عبد السلام عبد الله باعبود، وبحضور شركاء المشروع (توتال إنرجيز، هنت، اس كي - هيونداي - كوجاز).

وناقش الاجتماع وفق مصادر مطلعة، لأول مرة موازنة الشركة لعام 2022، وخططها وبرامجها القادمة وعدداً من المواضيع التي تتعلق بنشاط الشركة وعملها، في الجوانب الإدارية والفنية والأمنية، إضافة إلى الوقوف أمام المتطلبات الحالية لتشغيل المشروع في ظل الأوضاع والظروف التي تشهدها اليمن. ونوقشت إمكانية إعادة التصدير وتوسيع الاستثمار في أكبر المشاريع الاقتصادية اليمنية، مع كبرى الشركات العالمية، إذ عرض الجانب الحكومي التسهيلات التي يمكن أن تقدمها لتمكين الشركات العالمية المستثمرة في هذا المشروع من العمل والاستثمار، وإنجاز مهامها بما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني ودعمه.

ضغوط شديدة

يقول الباحث الاقتصادي عصام مقبل لـ«العربي الجديد»، إن هناك ضغوطاً شديدة موروست لتغيير المحافظ، منها منع الجهات الحكومية من أي إجراء لإعادة تصدير النفط والغاز في حقول اليمن المنتجة من شبوة تحديداً ومأرب المشتعلة بالمعارك المتواصلة منذ مطلع عام 2021. ويشير إلى أن الاقتصاد اليمني في وضعيته المتأزمة الراهنة، يحتاج إلى أهم موارده المتمثلة بالنفط والغاز، إذ إن أي جهود وحتى تقديم دعم مالي دولي للحكومة لن يكون له أي جدوى في حال عدم وجود أي عائدات للحكومة التي تعتمد على هذا المورد الرئيسي الوحيد منذ عقود، إضافة إلى أن أي دعم دولي قد يقدم من التحالف أو غيره سيكون مقابل ضمانات، منها إعادة تصدير النفط والغاز، بحيث يكون تحت إشرافه بصورة تامة إلى جانب الحكومة اليمنية والشركات المنتجة والمصدرة.

ويدوره يأمل المحلل الاقتصادي، عمر الغيلاني، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن تؤدي مستجدات الأحداث الأخيرة في شبوة إلى استقرار الأوضاع في هذه المنطقة الاستراتيجية، بما يسمح بإعادة التصدير للنفط الخام والغاز الطبيعي المسال الذي بإمكانه أن يرفد الخزينة العامة بالعملة الصعبة التي تحتاجها لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمعيشية الحادة في اليمن.

النص الكامل على الموقع الالكتروني

35
يعمل في محافظتي شبوة وحضرموت جنوب شرقي اليمن، وفق تقارير رسمية، 35 قطاعا نفطيا، فيما يصل اجمالي عدد الحقول بمناطق الامتياز في اليمن إلى نحو 105 حقول منها 13 حقلا تخضع لاعمال استكشافية و12 حقلا منتجا.

المواطنون يرزحون تحت أزمات وقود خانقة بسبب الصراع وتعطيل آبار النفط (الأناضول)

سورية

صناعة السجاد في السويداء مهدّدة

ريان محمد

يتأكل القطاع العام في سورية يوما بعد آخر، في ظل سياسات النظام الاقتصادية لأكثر من نصف قرن، ما يهدد بإغلاق ما تبقى من معامل عامة، كمعمل سجاد السويداء، في محافظة السويداء جنوب سورية، المنتج للسجاد العربي العريق من خيوط الصوف، جراء قدم البنى التحتية والآلات التي أصبح ضروريا استبدالها.

وحذّرت مصادر مطلعة من معمل سجاد السويداء، طلبت عدم الكشف عن هويتها، في حديث مع «العربي الجديد»، من توقف المعمل عن العمل في حال استمر الوضع في المعمل على ما هو عليه، من تدهور البنية التحتية وبناء المعمل وخاصة الأسقف، التي تتسرب منها مياه الأمطار على الآلات، إضافة إلى كثرة أعطال الأنوال، والتي زاد عمرها في العمل عن 47 عاما، دون أي تجديد يذكر».

ولفتت المصادر، التي رفضت ذكر هويتها، إلى أن «ما يزيد الوضع سوءا إلى جانب قدم الآلات، هو عدم توفر الكهرباء، في ظل ساعات التقنين التي تصل إلى خمس ساعات ونصف الساعة من القطع، وساعة ونصف من الكهرباء، ما يعني أن غالبية ساعات العمل يجب أن تكون عبر مولدات الكهرباء، وهنا نواجه أزمة عدم توفر مادة المازوت بشكل كاف، إضافة إلى عدم توفر مادة الغاز التي تحتاجها ورشة الصيانة في عملها، وخاصة أن تسرب مياه الأمطار من الأسقف على الآلات يتسبب بضررها وتعطلها». وأضافت أن «عدم توفر الطاقة يمنعنا من تشغيل الغلايات، وهذا يحرم الخيوط من الحصول على نسبة الرطوبة المطلوبة، وبالتالي يتسبب في تدني جودة الإنتاج، والذي يسهم به سوء بعض قطع التبديل محلي الصنع». من جانبه، قال مؤيد خير (45 عاما)، موظف في السويداء: «كان اقتناء سجاد معمل السويداء طوال عقود مصدر مفاخرة بين الأهالي، وهو مطلوب في السويداء وخارجها، لأنه مصنع من الصوف وذو جودة عالية، لكن في كل تلك العقود كان المعمل لا يطور من رسوماته وتصاميمه المحدودة جدا، في حين أصبح هناك الكثير من الأنواع والتصاميم، ما جعل المنافسة قوية في السوق». ولفت إلى أن «الكثير من الناس كانت تطلب من الإدارة تجديد التصاميم، وأخيرا كان إنتاجه ضعيفا جدا، ومحددا بقياسات محددة، لذلك الناس أصبحت تبحث عن بدائل أخرى». من جانبه، تحدث مدير معمل سجاد السويداء، حمد الشوفي، في تصريح صحافي لصحيفة محلية، عن صعوبة صيانة الآلات بسبب عمرها الخدمي، حيث بات معظمها بحاجة إلى تبديل وتنسيق كما أن عمليات صيانتها أصبحت غير مجدية، مبينا عن اقتراب لحظة توقف المعمل نظراً للوضع الفني المتراجع للأنوال وتدني الإنتاج بشكل ملحوظ. وأشار إلى أنه للنهوض بواقع المعمل لا بد من استقدام النول الحديث ومتمماته والذي يشكل شطراً أساسياً لاستمرار العمل.

وأكد معاناة العمال مع واقع الصالات الإنتاجية بسبب تسرب مياه الأمطار إلى داخلها مع افتقارها إلى التدفئة خاصة أن جميع الأنوال من الحديد، الأمر الذي انعكس سلبا على العمال وعملية الإنتاج ومواصفات الخيوط الصوفية بسبب الرطوبة العالية كما لفت الشوفي إلى نقص مادة الغاز لزوم ورشات الصيانة وتعذر رفد المعمل بالمادة من قبل المحافظة بالكميات المطلوبة رغم الطلبات المتكررة، لافتا إلى أن عمليات عزل الأسطح تضمنت 1500 متر فقط من مساحة الأسطح كاملة والتي تبلغ 10 آلاف متر.

وأشار الشوفي إلى أنه رغم جميع الصعوبات والمعوقات، فقد بلغ إنتاج المعمل في العام الماضي نحو 19 ألفا و500 متر مربع من السجاد الصوفي مع وجود نحو 4 آلاف متر تحت التصنيع والتأكيد على وجود إقبال كبير في الطلب على إنتاج المعمل من السجاد بجميع قياساته.

يشار إلى أن معمل السجاد واحد من أربعة معامل لقطاع عام في السويداء، هي الموكيت والأحذية وعرق الريان، بالإضافة إلى السجاد، حيث تعاني المحافظة منذ عقود من إهمال النظام السوري لها.

ركود أسواق السجاد في سورية (وائل بشارة/فرانس برس)

أخبار العرب

قطاع السياحة يدعم تنويع الاقتصاد العُماني

دفعت أزمة هبوط أسعار النفط الخام منذ 2014، إلى بحث سلطنة عُمان عن تنويع مصادر الدخل عبر ضخ استثمارات في الاقتصاد غير النفطي وجذب استثمارات أجنبية، ومن هذه القطاعات، السياحة، وخاصة في محافظة ظفار، وفي القلب منها مدينة صلالة الشهيرة. وقال عبد الله المشهور، عضو مجلس الشورى العماني، إن «للسياحة دوراً في تنويع مصادر الدخل حتى لا نعتمد على البترول في مرحلة قادمة، وبالتالي اعتُمِد قطاع السياحة ضمن القطاعات الواعدة التي تركز عليها السلطنة في الخطط المستقبلية». وتابع أن «ظفار، ستسهم في الناتج الوطني وفي الناتج المحلي للمحافظة، إذا استُثمِرَت مقوماتها بالشكل المطلوب، لأن هذا يتطلب أيضاً جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية».

سفينة جزائرية محملة بالغاز تصل إلى تركيا

وصلت إلى تركيا، صباح أمس الأربعاء، سفينة قادمة من الجزائر، تحمل على متنها شحنة غاز طبيعي مسال. وعلم مراسل الأناضول من بيانات نظام تتبع السفن الدولية، أن السفينة «Ougarta» انطلقت من الجزائر يوم 7 يناير/ كانون الثاني الجاري. وصباح الأربعاء، وصلت السفينة الجزائرية إلى ميناء «علي آغا» للغاز الطبيعي المسال في ولاية إزمير غربي تركيا. وكانت السفينة «Ougarta» قد بُنيت عام 2017، وتبلغ سعتها الإجمالية 171 ألفاً و800 متر مكعب من الغاز المسال.

ارتفاع العجز التجاري في تونس

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع عجز الميزان التجاري لتونس بنسبة 27 بالمئة في 2021، على أساس سنوي، ليصل إلى 16,2 مليار دينار (5,8 مليارات دولار). وقال المعهد التونسي للإحصاء، في بيان، إن العجز كان في حدود 12,7 مليار دينار (4,55 مليارات دولار) بنهاية عام 2020. ويعود هذا الارتفاع في العجز إلى ارتفاع الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات. ووفقاً للبيانات، تحسنت الصادرات بنسبة 20,5 بالمئة في عام 2021، إلى 46,6 مليار دينار (16,6 مليار دولار) على أساس سنوي.

تقارير عربية

مال وناس

المغرب: قلق من الغلاء والبطالة رغم الانتعاش

الرباط ـ **مصطفى قماس**

رغم انتعاش الاقتصاد المغربي في العام الماضي، بعد انكماش العام قبل الماضي، لم تكفّ الأسر عن بعث رسائل متشائمة للحكومة حول قدرتها الشرائية وتصورها لتطور البطالة وقدرتها على الادخار، هذا في الوقت الذي سعت الحكومة إلى دعم النشاط الاقتصادي بموازاة السعي لمحاصرة عجز الموازنة في ظلّ ارتفاع المديونية.

تشير آخر التوقعات التي كشف عنها بنك المغرب أخيراً، إلى أنّ نموّ الناتج الإجمالي المحلي قفزَ إلى 6,7 في المائة في العام الماضي، مدفوعاً بمحصول قياسي من الحبوب، بعد انكماش وصل إلى 6,3 في المائة العام قبل الماضي. ويفترض أن يساعد معدل النمو الذي حقّقه المغرب، على محو آثار الأزمة الصحية على الاقتصاد المغربي، الذي يرتقب أن يتراوح معدل النمو في العام الحالي بين 2,9 و3,2 في المائة. وتذهب مديرية الدراسات والتوقعات المالية، في تقرير لها، إلى أنّ الانتعاش الاقتصادي في العام الماضي تجاوز التوقعات، إذ تؤكد أنّه ستتم استعادة 99,5 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي لعام 2019.

الضغط الجباني يتحمله عدد محدود من الشركات والموظفين

مخاطر تربص بالانتعاش

ويبقى تحسن النشاط الاقتصادي في المغرب رهيناً بحالة عدم اليقين الناجمة عن الوضعية الصحية على الصعيدين الوطني والدولي، والتدابير التي يتخذها أو سيتخذها المغرب تشديداً أو تخفيفاً، حسب بنك المغرب (البنك المركزي).

وتعتبر مديرية الدراسات والتوقعات المالية، في تقريرها الأخير، أنّ الانتعاش الاقتصادي في العام الماضي تجاوز التوقعات، إذ تؤكد أنّه سيتم استعادة 99,5 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي لعام 2019.

ضخم وقلق الأسر

تغذي المخاطر المرتبطة بأسعار المواد الأولية التضخم الذي يتجه إلى الارتفاع ليقفز إلى 2,2 في المائة، حسب توقعات البنك المركزي أخيراً، والذي يرى أنّ التضخم يبقى في مستويات متحكم فيها. الباحث في العلوم السياسية، طارق بوتقي، يؤكد لـ«العربي الجديد» أنّ تمثل الأسر للأسعار وقدرتها الشرائية يعكس نوعاً من القلق، خصوصاً في ظلّ تأثر إيراداتها بالأزمة الصحية.

ويسجل بوتقي أنّ القلق لم يأتِ في العام الماضي بسبب المواد الغذائية والوقود التي زادت أسعارها، بل له علاقة كذلك بطبيعة السوق التي تعرف وسطاء يتدخلون للنفخ في الأسعار ما يوسع هوامش أرباحها، ما دفع إلى تدخل الحكومة عبر لجنة الأسعار بهدف تتبع وضعية السوق.

ويرى أنّ النظر لا يجب أن يكون فقط إلى ما بشكل الانشغال اليومي بالأسعار المتمثل في تأمين الغذاء، بل يجب الانتباه إلى أنّ القدرة الشرائية للأسر تأثرت أكثر بسبب تحملها نفقات لها علاقة بالصحة وتعليم الأبناء، ما يساهم في الضغط على قدرتها الشرائية في ظلّ تراجع الإيرادات.

بطالة وهشاشة فرص العمل

ولم تسلم فرص العمل في السياق الحالي من تأثيرات الوضعية التي خلّفها الفيروس. في انتظار بيانات نهاية عام 2021، استقر معدل البطالة في حدود 11,8 في المائة في الربع الثالث من العام الماضي، كي تطاول 1,14 مليون شخص حسب المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، التي تؤكد أنّ معدل البطالة يصل إلى مستويات جد مرتفعة بين الشباب. غير أنّ الخبير في القطاع الزراعي، محمد الهاكش، يؤكد لـ«العربي الجديد» أنّ معدل البطالة العام كان يمكن أن يقفز إلى مستويات جد مرتفعة، لو لم تشر أرقام المندوبية إلى انخفاضه في الأرياف من 6,8 إلى 5,2 في المائة، مشيراً إلى أنّ هذا المعدل لا يعكس حقيقة البطالة والتشغيل في تلك المناطق. ويرى أنّ البيانات التي تقدمها المندوبية السامية للتخطيط، حول البطالة في الأرياف، لا يمكن أن تخفي حجم الشغل غير المؤدى عنه والشغل الناقص، الناجم عن هشاشة فرص العمل في الأرياف أكثر من المدن، علماً أنّ حجم الشغل الناقص يطاول حوالي 950 ألف شخص.

عجز وضغط جبائي

وإذا كانت الإيرادات العادية للميزانية ارتفعت في ظلّ زيادات تلك المتأتية من الجباية، فإنّ ذلك قابلته زيادة في الإنفاق بنسبة 9,3 في المائة العام الماضي، خصوصاً في ظلّ ارتفاع نفقات الدعم بنسبة 44,5 في المائة، إذ يتوقع أن يصل عجز الميزانية إلى 6,9 في المائة عام 2021، قبل أن ينخفض إلى 6,3 في المائة في العام الحالي.

ويؤكد الخبير الجبائي، محمد الرهيج، لـ«العربي الجديد» أنّ اللجوء إلى الاستدانة أكثر في العامين الأخيرين، مردّه إلى عدم توازن المساهمات بين الرأسمال والدخل عبر الجباية في دعم إيرادات الدولة، في ظلّ عدم تفعيل الإصلاح الجبائي قبل الجائحة.

ويرى أنّ ذلك يفضي في الظرفية الحالية إلى تحمل الضغط الجبائي من قبل عدد محدود من الشركات والأجراء والموظفين، زيادة على تشديد الضغط على القدرة الشرائية عبر الضريبة الداخلية التي تصيب الاستهلاك، وهو ما يتجلى في موازنة العام الجديد.

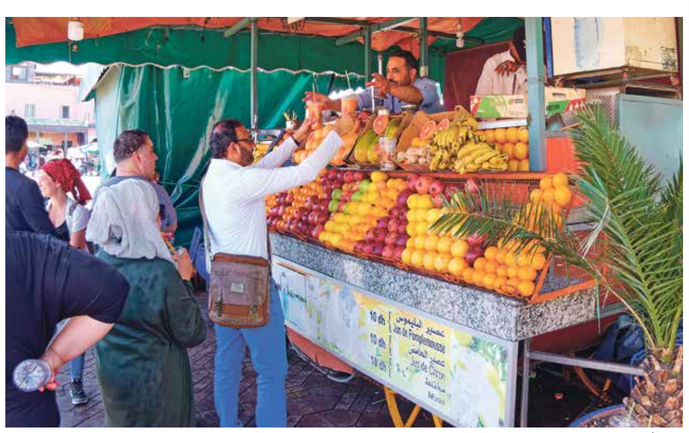

تتزايد شكاوى الأسر من ارتفاع أسعار السلع (Getty)

5,5% نمو متوقع لمصر

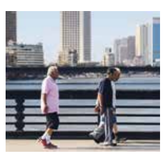

توقع البنك الدولي نمو اقتصاد مصر بنسبة 5,5 بالمئة خلال العام المالي الحالي المنتهي في يونيو/ حزيران المقبل، مقارنة مع 4,5 بالمئة في العام المالي السابق. جاء ذلك، بحسب تقرير صادر عن البنك استعرضت الحكومة المصرية تفاصيله في جلسة لها أمس. وقال مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في بيان، إن تقرير البنك الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي، أبرز عدداً من المؤشرات الإيجابية بشأن الاقتصاد المصري. وذكر مدبولي أن الاقتصاد المحلي شهد معدلات نمو أسرع مما كان متوقعا خلال العام المالي 2020/ 2021، بفضل قوة الاستهلاك، وارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج، واحتواء الضغوط التضخمية. واعتبر أن إشادة تقرير البنك الدولي «تعتبر مرآة واقعية لتقييم الخطوات والسياسات المتخذة».

السودان

إغلاق 90% من مصانع الزيوت

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

انضمت مصانع إنتاج الزيوت في السودان إلى قائمة المصانع المتوقفة نتيجة للسياسات الحكومية التي أدت إلى ارتفاع كلفة الإنتاج وزيادة كبيرة بأسعار الكهرباء وتهدّد بتشريد أكثر من 45 ألف عامل.

عدد المصانع العاملة في مجال الزيوت يبلغ 225 مصنعا بطاقة تشغيلية كلية حوالي مليونين و300 ألف طن من الزيوت سنوياً، حسب بيانات رسمية. ويقول صناعيون إن الأوضاع المالية للمصانع وضعت أصحابها في اختبار حقيقي يحكمه خياران، إما العمل في ظل هذه الظروف مع تكبّد خسائر باهظة، أو التوقف نهائياً.

وعدد كبير من المصانع أغلق أبوابه وخرج من القطاع نتيجة الضرائب والجبايات وغيرها، كما قال مشرف عمال بمصنع متوقف، فضل حجب اسمه، لـ«العربي الجديد». ودعا المشرف الحكومة، ممثلة في وزارة الصناعة والزراعة والتجارة، لمساعدة المصانع بدلا من كسرها.

وكشفت غرفة الزيوت عن توقف إنتاج الزيوت لأكثر من ثمانية أشهر منذ تعطيل ميناء بورتسودان، وأرجعت ذلك إلى ضعف الحكومة وحل الاتحادات المهنية. وأشار عضو الغرفة أسامة الأنصاري، في تصريح صحافي، إلى توقف أكثر من 90% من مصانع الزيوت خلال الفترة الماضية.

ومن جانبه، أكد رئيس غرفة الزيوت باتحاد الغرف الصناعية السابق الأمين قرشي ارتفاع أسعار الزيوت بنسبة تفوق 300%، مشيراً إلى أن عدد مصانع الزيوت 225 مصنعاً، وأضاف أن المصانع العاملة منها لا تتجاوز نسبتها 20% من إجمالي المصانع. و«حتى العام 2013 كانت المصانع الصناعية مصانع ومعاصر تدور ماكيناتها لتأمين زيت الطعام للمستهلك بأسعار في متناول اليد، واليوم أضحى إنتاج البلاد من الزيوت لا يزيد عن 5%، وهذه النسبة تعكس العديد من الصعوبات التي واجهتها هذه الصناعة أخيراً»، بحسب إفادة المهندس الزراعي فضل الله بأبكر، الذي يعمل في تجارة البذور الزيتية، لـ«العربي الجديد». وقال بابكر: من الصعب أن تعود هذه المصانع لأن سياسة الدولة تحارب الاستثمار المحلي، وليس هناك تسهيل لإجراءات وهناك انعدام تام للكهرباء والجازولين وزيادة في جمارك الخامات، وأضاف: حاليا المصانع العاملة تتعرض إلى الخسارة، وهناك من فقد الأمل في تشغيل مصنعه وحوله إلى مخزن.

ويقول صاحب مصنع للزيوت يدعى عبد الله إبراهيم بابكر إن أغلب المصانع تم بيعها بعد توقفها عن الإنتاج وإغلاقها بقرارات من ملاكها بسبب الإفلاس أو التحول إلى أنشطة أخرى، وهناك القليل منها ما زال يجابه الظروف محافظا على الصناعة بنسبة ضعيفة جدا.

فيما يرى محمد إسماعيل، وهو صاحب مصنع، أن «أغلب المصانع متوقفة بسبب مطالبات من قبل السلطات الأمنية وتم إغلاقها لمخالفات قانونية وضوابط العمل».

ويقول مراقبون إن البلاد تعاني من وجود فجوة كبيرة جدا في صناعة الزيوت الغذائية، وإن نسبة الاكتفاء الذاتي منها لا تتجاوز 10%، بينما تبلغ نسبة المستورد 90%، موزعة بين البذور الزيتية والزيوت الخام والتي يتم تكريرها في ما بعد، بالإضافة إلى استيراد الزيوت الجاهزة.

وبحسب التاجر الرضي محمود، وهو صاحب معصرة للزيوت، تنحصر مشكلة صناعة الزيوت الغذائية في قلة الكميات المنتجة من زيت الطعام بالنسبة للكميات المطلوبة منه، إذ يعجز الإنتاج المحلي عن تغطية احتياجات الاستهلاك المحلي، ومن ثم اتسعت الفجوة الغذائية وتدهورت نسبة الاكتفاء الذاتي للزيوت بشكل أدى إلى ارتفاع أسعار المتاح من السلعة.

واعتبر أن مشكلة إنتاج زيوت الطعام تمثل أحد التحديات الرئيسية في القطاع الزراعي، مرجعاً استيراد الجزء الأكبر من الزيوت إلى تباطؤ النمو في الإنتاج المحلي بدرجة أكبر من زيادة معدل الاستهلاك. أما عثمان التجاني، وهو مدير مبيعات في أحد مصانع الزيوت، فأرجع أبرز أسباب الأزمة التي تواجه إنتاج الزيوت محليا إلى عدم استقرار العملة وعدم توفر الحبوب الزيتية المحلية وقطع الغيار الخاصة بالماكينات.

من جانبه، أكد إسحاق إسماعيل، وهو مدير مصنع، أن صناعة الزيوت تواجه مخاطر عديدة دفعت إلى زيادة الأسعار بالشكل الراهن، وقال: تأتي في مقدمة المشاكل التي أدت إلى توقف العديد من المصانع تقادم التقنية المستخدمة في كثير من المصانع، حيث تعتبر معظم المعدات المستخدمة في صناعة الزيوت غير مواكبة لتقنيات الصناعة العالمية الحديثة، إذ إن أكثر التقنيات استجلبت منذ عهود مبكرة ولم يتم تحديثها وتطويرها نتيجة كلفتها المرتفعة وضريبة الجمارك المفروضة عليها.

وأضاف إسماعيل: من المعيقات في القطاع ضعف القدرات الإدارية، إضافة إلى هجرة العمالة الماهرة. ويذكر أنه في سبعينيات القرن الماضي كان السودان من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للحبوب الزيتية في العالم.

أخبار العالم

كوريا الجنوبية: زيادة صادرات تكنولوجيا المعلومات

أظهرت بيانات، أمس، أن صادرات كوريا الجنوبية من صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ارتفعت بنسبة 24% في عام 2021 مقارنة بالعام الذي سبقه، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق. ويأتي الإنتاج القياسي البالغ 227,6 مليار دولار، على خلفية الطلب العالمي القوي على الرقائق والشاشات والبطاريات القابلة لإعادة الشحن، وفقا للبيانات التي جمعتها وزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وارتفعت واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة 19,9% على أساس سنوي لتصل إلى 135 مليار دولار، مما أدى إلى فائض تجاري بلغ 92,6 مليار دولار في العام الماضي.

الصين: نمو سريع في منح براءات الاختراع

قال هو ون هوي، المتحدث باسم الهيئة الوطنية للملكية الفكرية بالصين أمس الأربعاء، إن الصين شهدت نموا سريعا في براءات الاختراع والعلامات التجارية الممنوحة للأجانب في عام 2021. وتابع أن عدد براءات الاختراع الممنوحة للمتقدمين من الدول الأجنبية بلغ 110 آلاف، بزيادة 23 في المائة عن عام 2020، وتم تسجيل أكثر من 194 ألف علامة تجارية من قبل المتقدمين الأجانب، بزيادة 5,2 في المائة على أساس سنوي. وارتفع عدد براءات الاختراع الممنوحة للمتقدمين من الولايات المتحدة بنسبة 32,1 في المائة، بينما زاد عدد العلامات التجارية المسجلة من قبل المتقدمين من الولايات المتحدة بنسبة 17,3 في المائة. وقال: «إن هذا النمو المستمر للملكية الفكرية الأجنبية الممنوحة يظهر ثقة الشركات الأجنبية في حماية الملكية الفكرية وبيئة الأعمال في الصين».

مال وسياسة

يواجه رئيس الوزراء الياباني الجديد فوميو كيشيدا مجموعة من التحديات الاقتصادية، أكبرها صداع الدين السيادي المتفاقم، والتراجع الكبير في سعر صرف الين، والتوتر الجيوسياسي مع الصين حول جزر سيناكاكو، وتمدد البضائع الصينية الرخيصة في أسواق اليابان التقليدية

متاعب الاقتصاد الياباني

تراجع الين والديون السيادية والبضائع الصينية أبرز التحديات

لندن ـ **موسى مهدي**

كشفت مؤشرات أخيرة عن تعرض الاقتصاد الياباني لضغوط شديدة أبرزها أزمة الدين السيادية وانتشار البضائع الصينية الرخيصة في الأسواق، والتوتر الجيوسياسي مع الصين، وتراجع الين مقابل الدولار لأدنى مستوى في 5 عقود، وقال محلل مصرف «جيه بي مورغان تشيس» الأميركي إنه إذا واصل الين اتجاهه الهابط في 2022، فإن ذلك قد يتسبب في هروب رؤوس أموال الأسر اليابانية.

ووفق توقعات فإن الين قد يواجه مزيدًا من التراجع أمام الدولار في الأسابيع المقبلة، بعدما سجل أدنى مستوى في 50 عامًا مقابل 126 مليون نسمة، واليابان من الدول التي كانت تقود نمو الصادرات في العالم قبل صعود الصين الاقتصادي الكبير بعد أزمة المال العالمية في العام 2008. ومنذ صعود الصين في المسرح العالمي باتت اليابان تواجه مصاعب حقيقية في أسواقها العالمية.

ويرى محللون أن رئيس الوزراء الياباني الجديد فوميو كاشيدا الذي تولى الحكم في أكتوبر/تشرين الأول الماضي يواجه مجموعة تحديات رئيسية لإنعاش الاقتصاد، يلخصها خبراء في ارتفاع حجم الدين السيادي، وتراجع سعر صرف الين بنسبة 30%، والسيطرة على المتحور «أوميكرون»، وإعادة توزيع الثروة، وتعزيز النمو الاقتصادي والتوتر الجيوسياسي مع الصين.

وتعمل حكومة كيشيدا على تنفيذ نظرية «الرأسمالية الجديدة»، وهي نظرية تعتمد على توزيع الثروة ورفع دخول الطبقة الوسطى عبر تحفيز الشركات على زيادة الأجور مقابل منحها مزايا ضريبية وتشجيعها على مشاركة العمال في الأرباح المتحققة. وتتوقع حكومة كيشيدا أن تتمكن عبر سياسة «الرأسمالية الجديدة» من تعزيز النمو الاقتصادي خلال العام المالي 2022 - 2023 ورفع معدل النمو بنسبة 3,2% والخروج من مسار الانكماش الذي كان عليه الاقتصاد في العام الماضي.

لكن، وبحسب مراقبين، فإن رئيس الوزراء الحالي كيشيدا يواجه أزمة الدين السيادي المرتفع. في هذا الشأن، يرى نائب وزير المالية السابق والبروفيسور الحالي بجامعة كولومبيا الأميركية، تاكاتوشي إيتو، أن تراكم الدين السيادي قد يهدد مستقبل النمو الاقتصادي الياباني على الرغم من أن الحكومة اليابانية تعاملت معه حتى الآن دون مخاطر تذكر. ويقول إيتو في تحليل بموقع «بروجيكت سينديكت»، إن الدين السيادي الياباني واصل التراكم منذ أزمة المال العالمية في 2008، ليبلغ 250% من إجمالي الناتج المحلي الياباني المقدر بأكثر قليلاً من 5 تريليونات دولار، وهو ما يعني أن حجم هذا الدين يقدر بنحو 12,5 تريليون دولار. ويفوق الدين الياباني بقياسه كنسبة من الناتج المحلي، الدين الأميركي الذي يقدر بنحو 160% من الناتج المحلي الأميركي وبلغ حتى نهاية العام 2021 نحو 31,5 تريليون دولار. لكن الخبير المالي إيتو يشير إلى أن هنالك فارقاً كبيراً بين قدرة الولايات المتحدة على تلبية تسديد سندات الدين مقارنة باليابان بسبب جاذبية الدولار الذي يسيطر على النظام المالي العالمي، وتدفق المستثمرين من أنحاء العالم على السوق الأميركي مقارنة بمحدودية السوق الياباني.

ويقول في تحليله إن الحكومة اليابانية قد تصل إلى مرحلة تجد فيها صعوبة في تسديد هذا الدين أو خدمة أقساطه. ووفق محللين، فإن الدولار سيظل لعقود مهيمناً على الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن الجاذبية الاستثمارية في الأدوات المالية المقومة بالدولار ستتواصل بغض النظر عن حجم الاستدانة. أما بالنسبة لليابان، فيرى إيتو أن الحكومة اليابانية ربما ستضطر للتوقف عن إصدار سندات دين جديدة بفائدة أعلى من التضخم البالغ 2,0% حالياً، حسب بيانات بلومبيرغ، وهو ما قد يقود إلى ركود اقتصادي باليابان. ويقول المسؤول الياباني السابق، إن الخيارات المتاحة لدى طوكيو في حال التوقف عن إصدار سندات دين جديدة هي مواصلة البنك المركزي الياباني «بنك اليابان» شراء المزيد من أدوات الدين السيادي، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في البلاد.

على صعيد تراجع سعر صرف الين الذي بات يهدد مدخرات المواطن الياباني، يرى الخبير الأميركي وليام بيزيك صاحب كتاب « اليابانية: ما الذي يمكن أن يتعلمه العالم من العقود الضائعة باليابان»، أن رئيس الوزراء الياباني الأسبق شينزو آبي ضغط عل البنك المركزي الياباني لخفض سعر صرف الين بنسبة 30% مقابل الدولار على أمل دعم سوق البضائع اليابانية في الخارج. لكن محافظ بنك اليابان هاروهيكو كورودا، اكتشف أن التداعيات السلبية لهذا الخفض الكبير في سعر صرف الين تفوق الإيجابيات. وأبلغ كورودا مجموعة من قادة الأعمال التجارية في طوكيو الأسبوع الماضي، أن هذا التراجع الكبير في سعر العملة اليابانية بات يهدد القدرة الشرائية للأسر اليابانية عبر ارتفاع أسعار السلع، كذلك يسبب مخاطر هروب الأموال من أدوات الين إلى الدولار.

من الناحية النظرية يبدو صحيحاً أن سعر صرف الين المنخفض يرفع من تنافسية البضائع اليابانية في الخارج، كما أنه يزيد من ربحية الشركات اليابانية التي تعتمد على المبيعات في الأسواق الخارجية، ولكنه من الناحية السلبية، فإنه يرفع من كلف المواد المستوردة في الصناعة ويدمر القوة الشرائية للمستهلك، في اقتصاد يعتمد بنسبة 50% من ناتجه المحلي على مشتريات المستهلكين. كما أن الين المنخفض يزيد من خسائر متاجر القطع في اليابان. أما على صعيد التوتر الجيوسياسي مع الصين، فالشركات اليابانية تتهم الصين بسرقة الملكية الفكرية لمنتجاتها، وبالتالي تعمل على تحويل صناعاتها خارج الأراضي الصينية إلى دول مثل الهند ودول النمور الآسيوية. كما أن اليابان تدخل في نزاع حدود مع الصين حول جزيرة سيناكاكو. ويرى محللون أن الصين واحدة من أكبر العقبات التي تقف أمام انتعاش الاقتصاد الياباني، حيث إنها باتت تنتج العديد من السلع المصنعة التي كانت تنعش أعمال الشركات اليابانية وأسعار رخيصة وتصدرها لأوروبا والمنطقة العربية ودول أميركا اللاتينية.

توقعات بهروب أصوال الأسر اليابانية مع تراجع الين (Getty)

الين يفقد 30% من قيمته ويتراجع لأدنى مستوى في 50 عاماً

تعاون تقني ضد الصين

قالت صحيفة «ذا جابان تايمز» إن اليابان والولايات المتحدة تدرسان هيكلية جديدة لحظر تصدير التقنية المتقدمة للخارج. وحسب الصحيفة، فإن الدولتين تدرسان ضم الدول الأوروبية إلى هذه الهيكلية التي تستهدف عدم وصول بعض التقنيات المتقدمة للصين. وتهتم كل من طوكيو وواشنطن الشركات الصينية باستخدام التقنيات المتقدمة الغربية لصالح الجيش الصيني. كما تتهم الحكومة اليابانية الشركات الصينية بسرقة الملكية الفكرية لشركاتها العاملة في الصين.

رؤية

كورونا وتغيير جذري في السكن والمنتج العقاري

جواد العناني

حدث تطوران سريعان في العالم خلال الفترة الأخيرة، سيكون لهما أثر كبير على المنتج العقاري. ولربما ما يزال هذا التغير غير واضح المعالم حتى الآن، ولكنه عملياً حاصل. وهذان التطوران، هما تفشي فيروس كورونا ومتحوراته المختلفة وأحدثها المتحور أوميكرون، والكوارث الطبيعية الناجمة عن ارتفاع درجة الحرارة على بر الكرة الأرضية ومياهها، وما يجلبه ذلك من حرائق وزلازل وأعاصير وغيرها.

وكذلك، المدن الكبيرة التي يتجاوز عدد سكانها عشرة ملايين نسمة قد بلغت 37 مدينة حول العالم. وحسب مصادر أخرى تتبنى تصنيفاً مختلفاً لمفهوم المدينة الكبيرة المتروبوليتان (متروبوليس)، أو «الميتروبلكس» (Metroplex)، فإن عدد المدن وفقا لذلك سوف يصل إلى 55 مدينة إذا أخذنا بتعريف «ليجاسيتي» أنها تلك التي يسكن فيها ثمانية ملايين نسمة. وهؤلاء يشكلون نسبة عالية من سكان العالم لا تقل عن 7%. أما سكان المدن بتعريفها المطلق، أو (urbanites)، فيشكلون 54% من سكان العالم حسب إحصاءات العام 2018.

وهكذا تغير نمط الهجرة السكانية من الضواحي إلى المدن.

العمل عن بعد في زمن كورونا

ومن هنا، فإن ازدحام المدن، واكتظاظ السير فيها، وتكلفة إدامتها، سوف تملي تغييرات تمهد لها دوافع الكلفة وتطورات التكنولوجيا. ولقد ثبت من تجربة أزمة كورونا الصحية وما تلاها من متحورات آخرها أوميكرون أن بإمكان شركات ومؤسسات مالية واقتصادية وبنوك كثيرة وكبرى أن تدع موظفيها يعملون من البيوت. وكذلك، تقتضي متطلبات الحفاظ على البيئة تقليل كمية الغازات السامة المنبعثة من حرق منتجات الطاقة مثل النفط، أو الغاز الطبيعي المسال، أو الكهرباء، في وسائل النقل. واكتظاظ الطرق وازدحامها له تأثير مباشر على السلوك العدواني الذي يظهره كثيرون من سائقي السيارات في العالم. وقد بدأت دراسات قبل سنوات، نشرت إحداها في مجلة «ذ ليبور ريفيو الدولية» تقول إن ساعات الانتقال من العمل وإليه يجب أن تُحسب ساعات دوام. وأطلقوا عليها اسم «عمل الظل» (shadow labor)، وصارت نقابات العمال تطالب إما بتقليص عدد أيام العمل، أو بزيادة الأجور، أو بتقليل ساعات العمل اليومية.

تفلص الأسواق ومكاتب الشركات

ولذلك، سنرى أن مكاتب الشركات، والأسواق الكبيرة مثل المولات التجارية والمجمعات أو غيرها، ستبدأ تدريجياً في التقلص. وسيسرع في هذه العملية الشراء اللوجيستي عبر الإنترنت. والذي صارت له شركات تجارة إلكترونية عملاقة، مثل شركتي أمازون الأميركية وعلي بابا الصينية وغيرها من الشركات التي انتشرت خاصة في فترة ما بعد انتشار أزمة كورونا.

ومن هنا، فإن الأسواق الكبيرة، والمولات التجارية، سوف تتغير تدريجياً، وتصغر حتى يُكتب لها أن تختفي، ويستعاض عنها بمناطق تخزينية كبيرة، وكذلك سيختفي كثيرون من الوسطاء، والتجار، ويصبح الشراء لمعظم المستهلكين مباشراً.

ومن هنا، سيرى ناس كثيرون أن منازلها لم تعد موئلاً فقط، ولكنها مكان لإنجاز العمل. ولكن كلفة بنائها سترتفع، إذا ما أريد أن تتوفر فيها وسائل الراحة، والدفء، الرخيص، والتهوية الرخيصة، وأن تكون ذكية قابلةً لاستيعاب وسائل التواصل الحديثة. وبسبب ارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف البناء، فإن الأبنية ذات المئات من الشقق الصغيرة مرشحة للنمو كثيراً.

وسيتطلب ذلك تغيراً في مكونات هذه الأبنية، فهي تحتاج إلى إدارة من نوع مختلف توفر وسائل الترفيه الجماعي، وتنظيم أوقاته ليتسنى للقاطنين استخدام مرافقها بانتظام، ليس فقط للقاطنين في العمارة، وإنما لضيوفهم أيضا.

وكذلك لا بد من أن تتوفر في هذه الأبنية مراكز صيانة دورية وصيانة طارئة لحل المشكلات المستجدة. وسوف تضع إدارة العمارة شروطا لاستخدامات المصاعد، ومواعيد استخدام الحمامات وغيرها.

وسيكون في الإدارة أشخاص متخصصون في تأمين طلبات الساكنين من السلع والخدمات التي يطلبونها لتسلم لهم في منازلهم. وسوف توضع قوائم دورية بالحاجات المتكررة، لتوفر الشركات المزودة هذه القوائم دوريا.

منازل اقل للأثرياء

أما أصحاب الدخول المرتفعة، فسوف يعيشون في منازل قد يكون عددها أقل، وارتفاعات الأبنية أدنى، ومساحات السكن أكبر. ولربما تتوفر لهم مرافق إضافية ترفيهية. ولذلك ربما يرتفع الطلب على المنازل التي تصمم بطريقة تعطي خصوصية أكثر للساكنين من أصحاب الدخول المرتفعة.

وسنرى بالتوازي مع ذلك هبوطاً في معدلات المواليد، وتأخراً في سن الزواج، وتغييراً واضحاً في تصميم الوحدات السكنية، مثل إلغاء غرف الضيوف، وتصغير مساحات المطابخ والاكتفاء بحمام واحد، وتصميم أثاث يطوى بطرق ذكية ويستخدم لأكثر من غرض. وهذه الأمور موجودة الآن، وبدأت تظهر ملامحها في بعض الدول. ولكن هذا سيتأخّر حتى يصل إلينا في المنطقة العربية، ولكن ليس كثيراً.

وسيتغير كذلك مفهوم اللباس الذي نرتديه، فاللباس الرسمي، والأحذية الجلدية، وكثرة الشراء، وتباين الملابس بين الفصول ستأخذ منحنيات جديدة. لن يكون في البيت خزائن ملابس واسعة، ولا ثلاجات كبيرة، ولا مقاعد كبيرة، ولا ثريات فخمة، بل سيكون هنالك تغير في قوائم الطعام، ونوع الملابس وعددها، وفي الأماكن التي تُخزن فيها.

لا شك أن المنتج العقاري الخدمي والتجاري، وأبنية الجامعات والمستشفيات والمصانع والمولات التجارية والفنادق والمباني والوحدات السكنية الطابقية والفلل وغيرها ستشهد تغييرات واسعة على تصاميمها ومساحاتها ووظائفها، وأن بعضها مرشح للاختفاء، والتبدّل، فدور العلم لن تكون بحاجة لغرف صفية كثيرة، ولا لمكتبة ولا إلى مكاتب للمعلمين كما كان الحال سابقاً. التغير في المكون العقاري شكلاً وتصميماً ووظيفةً سيكون سمة التغيير المقبلة في هذا القرن.

«غولدمان ساكس» يخفض نمو الاقتصاد الصيني

الكلف الاقتصادية لـ«أوميكرون» على الاقتصاد الصيني وجزيرة هونغ كونغ كانت أكبر من التوقعات، حسب «غولدمان ساكس»

بكين ـ **العربي الجديد**

بينما يواجه الاقتصاد الصيني مجموعة من التحديات اللوجستية في سلاسل الإمداد في البرّ الصيني وفي هونغ كونغ، إضافة إلى أزمة التعثّر والقروض الخاصة بشركات التطوير العقاري، خفّض مصرف «غولدمان ساكس» الشهير توقعاته لنمو اقتصاد الصين هذا العام، مع توقعه لزيادة القيود على أنشطة الأعمال وسط جهود الدولة للسيطرة على متغير «أوميكرون».

وكتب محللو البنك في تقرير بهذا الشأن: «في ضوء التطورات الأخيرة المرتبطة بفيروس كورونا، خصوصاً المستوى المرتفع المحتمل لمتوسط القيود التي سيتم فرضها وبالتالي التكلفة الاقتصادية، لاحتواء متحور أوميكرون، الأكثر عدوى، نعدل توقعاتنا للنمو الاقتصادي في الصين هذا العام من 4,8% في السابق إلى 4,3%».

ويتوقع محللو المصرف الاستثماري الأميركي، أن الاستهلاك سيكون الأكثر تضرراً، بينما قد تتأثر الصادرات بدرجة أقل، مع افتراض حدوث اضطرابات محدودة في سلاسل التوريد، كما يرون أن تخفيف السياسة الحكومية سوف يعوض نصف العبء الناتج عن فرض القيود المرتبطة بالوباء. ويتوقعون أن التأثير السلبي سوف يتركز في الربع الأول فقط من العام. وكان محللو «غولدمان ساكس»، يفترضون أنه يمكن السيطرة على تفشي المرض بسهولة أكبر بعد أشهر الشتاء، ومع الحصول على الجرعات المعزّزة من اللقاحات على نطاق واسع، ولكن ذلك لم يحدث، حيث عانت الشركات في البر الصيني وهونغ كونغ من ضربة مزدوجة نتيجة تفشي الإصابات بسلالة «أوميكرون». ولم تقتصر تداعيات قواعد التباعد الجديدة على تقليص عائدات تجار التجزئة والمطاعم في هونغ كونغ، بل امتدت إلى ارتفاع التكلفة والتضخم بسبب خفض الرحلات الجوية التي يعتمدون عليها لاستيراد كل شيء من الكرز الأسترالي إلى لحوم أبقار «واغيو» إلى المركز المالي. كما ألغت شركة «كاثي باسيفيك»، شركة الطيران الأكثر انتشاراً في هونغ كونغ مئات الرحلات الجوية، ما دفع إلى انخفاض سعة الشحن لأقل من خُمس مستويات ما قبل الجائحة. وقد ترتفع تكاليف النقل بنسبة 40% في غضون 3 أسابيع، مما أدى إلى توقعات المستوردين لارتفاع سعر الفاكهة بنسبة 10%. وتعاني الأعمال التجارية في هونغ كونغ التي تعتمد بشكل كبير على الواردات من تلك الاضطرابات، حيث يتوقع المورّدون نقصاً في كل شيء من البانجان إلى الماكولات البحرية.

وقد يمتد النقص إلى الأزهار القادمة من أوروبا بمناسبة العام القمري الجديد إضافة إلى الفواكه والخضروات القادمة من أماكن مثل بريطانيا وهولندا. وتواجه العديد من الشركات كوابيس لوجستية.

وأشار ريتشارد بون العضو المنتدب لشركة، وان كي دراي سيفود، إلى أن طلبات ماكولات البحر والمحار المعلبة عالقة في أستراليا، وأن فريقه يعتمد حالياً على الشحن الجوي لأكثر من 30% من إمداداتهم، وأن المتجر للمصرف السويسري «إس إي بي إيه» SEBA Bank في حديث لشبكة «سي إن بي سي» عن ثقته في إمكانية ارتفاع البيتكوين خلال العام الجاري، مشيراً إلى أن نماذج التقييمات الداخلية الخاصة بالبنك تشير في الوقت الحالي إلى أن سعر العملة يتراوح ما بين 50 ألف دولار و75 ألف دولار. وأضاف: «أثق في أن العملة سوف تختبر هذا المستوى» إذ يعتقد أنّ البيتكوين سوف تصل إلى المستويات القياسية المسجلة في 2021 حينما زادت إلى 69 ألف دولار. وفي الوقت نفسه، حذر كاريال من أن تقلبات العملة سوف تظلّ مرتفعة في العام الجاري. ودخل المستثمرون الجدد سوق العملات المشفرة بفعل إغراء المكاسب السريعة التي روج لها أنصار العملات المشفرة، وكذلك الأمل في أن توفر البيتكوين حماية من التضخم المرتفع. غير أنّ تنظيم هذه العملات ما زال متباينا، الأمر الذي لا يوفر حماية كافية للمستثمرين من الجريمة. وحسب «رويترز» بلغ حجم المبالغ التي انطوت عليها جرائم العملات المشفرة (الرقمية) مستوى غير مسبوق العام الماضي بلغ 14 مليار دولار، حسبما أعلنت شركة «تشينالسيس» المتخصصة في أبحاث سلاسل الكتل، فيما تطالب الهيئات التنظيمية بمزيد من الرقابة على هذا القطاع سريع النمو. وقالت «تشينالسيس» في تقرير، إنّ حجم العملات المشفرة التي استقبلتها عناوين المحافظ الرقمية المرتبطة بنشاط غير مشروع، بما في ذلك محاولات الاحتيال وأسواق الإنترنت المظلم وبرمجيات طلب الفدية، قفز بنسبة 80% عما كان عليه قبل عام. يذكر أنّ العملات المشفرة تواصل التراجع الحّاد في العام الجديد، حيث انخفضت العملات الأفتراضية خلال تعاملات أمس الأربعاء، لتتداول البيتكوين بأعلى من 42,5 ألف دولار. وتراجعت البيتكوين بنسبة 0,46% إلى 42592,6 دولارا، وفقًا لبيانات «كوين باس». وانخفضت الإيثريوم 0,41% عند 3227,30 دولارا، والريبل 0,78% إلى 75,98 سنتا. وتعرضت العملات الافتراضية لضغط شديد خلال الأسابيع الأخيرة، مع تراجع البيتكوين بأكثر من 30% منذ وصولها إلى حوالي 69 ألف دولار في نوفمبر/ تشرين الثاني. إلى ذلك، حذر صندوق النقد الدولي من وجود ترابط متزايد بين العملات المشفرة والأسواق المالية، مما يشكل مخاطر على النظام المالي. وأوضح الصندوق في تقرير أنّ الأصول الرقمية لم تعد على هامش النظام المالي، وأنّه نظراً لتقلبها الشديد، فإنّ الارتباط المتزايد بين العملات المشفرة والأسهم قد يشكل قريباً مخاطر على الاستقرار المالي خصوصاً في البلدان التي اعتمدت العملات الرقمية. وأضاف التقرير: «لقد زاد ارتباط الأصول المشفرة بالحيازات التقليدية مثل الأسهم بشكل كبير، مما يحد من فوائد تنويع المخاطر، ويزيد من مخاطر العدوى عبر الأسواق المالية».

وأشار إلى أنّ الأصول المشفرة مثل البيتكوين نضجت من فئة أصول غامضة مع عدد قليل من المستخدمين، إلى جزء لا يتجزأ من ثورة الأصول الرقمية، مما أثار مخاوف بشأن الاستقرار المالي.

العملة المشفرة تفقد 30% من قيمتها منذ شهر نوفمبر

تحذير من تقلبات البيتكوين خلال العام الجاري (Getty)

مخاوف من أزمة تعثر مع حلول موعد سداد ديون لـ«إيفرغراند»

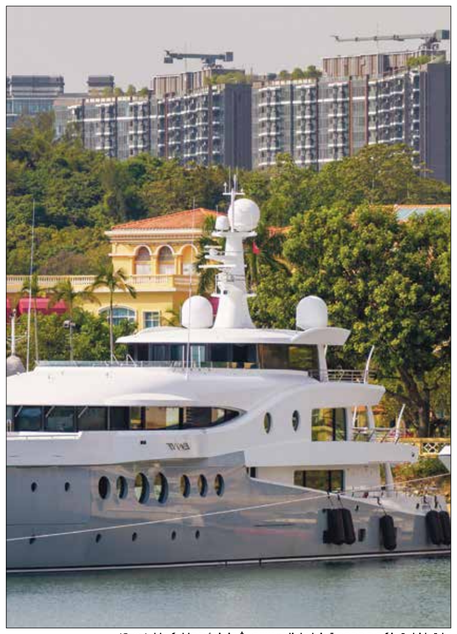

يخت فاخر تملكه مجموعة «إيفرغراند» يرسو بشواطئ هونغ كونغ (Getty)